

الأساس النسوي لنظام الكوتا وحدود تطبيقه في للمجتمع الجزائري

فريدة مشري

أستاذة محاضرة قسم "ب"

كلية العلوم الاجتماعية

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم

ملخص:

مناقشة نظام الحصص النسبية أو ما يسمى بالكوتا الترشيفية - وهو نظام وضع من طرف الدول لتفعيل دور المرأة في الحياة السياسية وتجسيد مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة - من خلال إبراز الهوة الموجودة بين الأهداف السياسية للدولة والتي تدخل في تطبيق الاتفاقيات الدولية التي تقر مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة والتي وضعتها الحركات النسوية في المجتمعات الغربية وبين واقع مجتمعي تحكمه عوامل سوسولوجية وثقافية ودينية مختلفة.

إن نظام الكوتا قد ادخل في التشريعات الأوربية أولاً ثم التشريعات في الدول الإسلامية جاءت كنتيجة للضغوط التي فرضتها الحركات النسوية على التشريعات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة. ومن جهتي سأبرز مساوئ تطبيق نظام الكوتا على مكانة المرأة ودورها السياسي. فقد أدى تطبيق هذا النظام إلى إضعاف جودة المشاركة السياسية للمرأة من خلال الاختيار العشوائي للأحزاب خاصة في المناطق التي ترفض خروج المرأة إلى المجال العام وعلى الخصوص المجال السياسي، وهو ما يزيد من رفض المجتمع لإقحام المرأة في المجتمع السياسي

الذي يعرف أزمة ثقة بينه وبين المواطن الجزائري ومنه سينظر إلى المرأة كأداة سياسية وليس كفاعل اجتماعي هدفه رفع الغطاء عن المشاكل الحقيقية التي تعرفها المرأة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: نظام الكوتا؛ النسوية؛ النوع الاجتماعي؛ السقف الزجاجي؛ المرأة؛ المجتمع الجزائري.

The feminist basis of the quota system and the limits of its application in Algerian society

Summary:

Discussing the quota system or so-called electoral quota - a system developed by states to activate the role of women in political life and the realization of the principle of equality between men and women - by highlighting the gap between the political objectives of the state and the application of international conventions that recognize the principle of equality between men and women developed by feminist movements in Western societies and a societal reality governed by different sociological, cultural and religious factors.

The quota system has been introduced into European legislation first and legislation in Islamic countries came as a result of the pressures imposed by women's movements on international legislation on women's rights. For my part, I will highlight the disadvantages of applying the quota system to the status and political role of women. The implementation of this system has weakened the quality of women's political participation through the random selection of parties, especially in areas that refuse to leave women in the public sphere, especially in the political sphere. Which is more than the society's refusal to involve women in the political community, which defines a crisis of confidence between him and the Algerian citizen and from which he will consider women as a political tool and not as a social actor aimed at raising the cover of the real problems that women know in Algeria.

Key-words: Quota system; Glass ceiling; Women; Algerian society.

مقدمة:

عرفت الجزائر بعد الاستقلال نمو كبيرا مطردا في تدرس الفتاة مما كان له انعكاسات هامة على مكانة المرأة ووضعيتها في المجتمع. فالتعليم يمثل مؤشرا قاعديا لفهم التغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري، فيما يخص الأدوار والعقليات داخل هذه المجتمعات. فرغم المقاومة في البداية خاصة في الأرياف للتعليم لاعتبارات اجتماعية منها تخوف الأسرة من أن التعليم يؤخر سن الزواج مما يؤثر على خصوبة المرأة، وهو يضعف قيم الطاعة والخضوع والتواضع بسبب المعارف الجديدة المكتسبة والتي تكون بديلة للقيم المنقولة تقليديا من الأم إلى البنت. التعليم يرفع سقف توقعات البنت من الحياة ويدفعها للمشاركة في المجتمع خارج الأسرة، ويؤثر على مواقفها واتجاهاتها المتعلقة بالنوع الاجتماعي.

والملاحظ أن الجزائر كغيرها من الدول العربية عملت منذ الاستقلال على ترقية الحقوق الاجتماعية والسياسية للمرأة انطلاقا من الالتزامات المصادق عليها على المستوى الإقليمي وعلى المستوى الدولي. هذه الاتفاقيات تتجه جميعها في إشراك المرأة في الحياة العامة وتحقيق المساواة بينها وبين الرجل في جميع المجالات.

فمنذ ميثاق الأمم المتحدة 1945 المنادي بمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة. ثم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948. ثم اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة 1952 وهو صادر عن جمعية الأمم المتحدة، تنص مواده على حق المرأة في التصويت والانتخاب وتقلد المناصب العامة

وممارسة جميع الوظائف بشكل متساوي مع الرجل. يأتي بعدها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966 حيث نصت المادة الثالثة منه بكفالة تساوي الرجال والنساء في حق التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية. ثم تأتي اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "السيداو" سنة 1978.

بالنظر لبطء تنامي عدد النساء في الحياة السياسية. تنامت الأصوات المنادية لاتخاذ مناهج فعالة لإحداث توازن في تواجد الجنسين في الحياة السياسية. ومن بين الأجوبة الممكنة لهذا السؤال يأتي نظام الكوتا كحل مؤقت للضعف الملاحظ في تواجد المرأة في الحياة السياسية. وهو منح نسبة معينة للنساء في مختلف المجالس السياسية سواء عن طريق الدستور أو القانون أو عن طريق حصص تمنحها الأحزاب السياسية للمرأة.

والجزائر كذلك ونظرا لمحدودية التمثيل النسائي على مستوى المجالس المنتخبة، رغم اعتراف الدستور بالحقوق والحريات السياسية وبمساواة الرجل والمرأة في ممارستها. بادرت الجزائر بجملة من الإصلاحات القانونية التي سعت من خلالها إلى تثمين مطلب تفعيل دور المرأة في الحياة السياسية. كان أبرزها التعديل الدستوري لسنة 2008 والذي سعت من خلاله إلى التمكين الفعلي للمرأة في الحياة السياسية سواء من خلال تمثيلها في المجالس التشريعية والمحلية وكذا تقلد المناصب القيادية والحكومية.

أحاول من خلال هذه الورقة مناقشة نظام الحصص النسبية أو ما يسمى بالكوتا الترشيفية- وهو نظام وضع لتفعيل دور المرأة في الحياة السياسية وتجسيد مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة- من خلال

إبراز الهوة الموجودة بين الأهداف السياسية للدولة والتي تدخل في تطبيق الاتفاقيات الدولية التي تقر مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة والتي وضعتها الحركات النسوية في المجتمعات الغربية وبين واقع مجتمعي تحكمه عوامل سوسولوجية وثقافية ودينية مختلفة، وذلك عبر الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما هي الخلفية السوسيو سياسية لنظام الكوتا أو الحصص النسبية في المجتمع الجزائري؟.
- ما هو دور الحركة النسوية في تفعيل نظام الكوتا أو الحصص النسبية في المجتمع الجزائري؟
- كيف لنا أن نقرأ نظام الكوتا وفق مقاربة النوع الاجتماعي؟.
- كيف لنا أن نقرأ نظام الكوتا وفق نظرية السقف الزجاجي؟.
- كيف نقرأ تأثير نظام الكوتا أو نظام الحصص النسبية على المسار النوعي لمشاركة المرأة في المجال العام؟.

1- نظام الكوتا بين التأييد والمعارضة:

نظام الكوتا هو: "شكل من أشكال التدخل الإيجابي، لمساعدة المرأة على التغلب على العوائق التي تحد من مشاركتها السياسية مقارنة بأقرانها الرجال".¹ وقد تزامن ظهور نظام الكوتا مع التطور الملموس في مفهوم المساواة، أين تم الانتقال من المساواة كمبدأ إلى المساواة كهدف.² من خلال تفعيل إجراءات ملموسة لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في جميع الميادين.

طالبت العديد من الهيئات والمنظمات الدولية الحكومات الإسراع في عملية المساواة، وعليه طالبت خطة بكين الصادرة عن مؤتمر المرأة العالمي الرابع 1995 الحكومات في العالم بالعمل على زيادة

مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار لتصل في الحد الأدنى إلى 30 %، حيث ورد في الفقرة (190) بند (د): "إن المطلوب من جانب الحكومات مراجعة التأثير المتغير للنظم الانتخابية على التمثيل السياسي للمرأة في الهيئات المنتخبة، والنظر عند الاقتضاء في تعديل هذه النظم وإصلاحها".

نظام الكوتا بين الرجال والنساء الهادف لتحسين مشاركة المرأة في الحياة السياسية. تم تطبيقه تقريبا في نصف دول العالم خلال السنوات الأخيرة. هناك 45 دولة أدرجت في نظامها السياسي نظام الحصص الانتخابية رجال/نساء عبر النظام التشريعي. في حين تبنت دول أخرى الكوتا الطوعية القائمة التواجد الطوعي للنساء في الأحزاب السياسية. منذ السبعينيات وفي مرحلة تحولات العلاقات الجندرية وتحت ضغط المناضلات في الحركة النسوية خاصة الموجة الثانية. أصبحت مسألة المساواة بين الجنسين أكثر حضورا على المستوى العالمي. لكن ملتقى "الديمقراطية والمساواة" الذي عقد في ستراسبورغ في نوفمبر 1989، اعتبر من الإجراءات المؤسسة للمطالبة بالمساواة بين الجنسين على مستوى التمثيل السياسي التي تطالب بوضع إجراءات انتقالية ومنها نظام الحصص الذي ينظر إليه فقط كوسيلة للوصول إلى المساواة.

لكن نظام الكوتا يحمل مجموعة من المزايا والعيوب:³
مزايا هذا النظام أنه يوفر فرصة لتمكين المرأة من الحضور في المؤسسات واستدراك التفاوت الحاصل بينها وبين الرجل، من جراء تاريخ طويل من الظلم لحق بالمرأة وأثر على حضورها المؤسساتي، وبالتالي فإن نظام الكوتا يساهم في التخفيف من وطأة الشعور بعدم

المساواة الذي تعانيه المرأة ويسهم في إعادة الثقة لنصف المجتمع بمؤهلاته وقدراته في مجال تدبير الشأن العام وفي رسم السياسات العامة واتخاذ القرارات السياسية.

أما بالنسبة لعيوب هذا النظام كما يراها معارضوه فتتمثل في اعتباره نظاما يتنافى مع مبدأ الديمقراطية ويتعارض مع الحق في تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين دون تمييز على أساس الجنس، كما يسهم في تكريس الانطباع بعدم كفاءة المرأة وعدم قدراته على منافسة الرجل على قاعدة المساواة في الفرص.

وبين التأييد والمعارضة ترى الحركة النسوية والمجتمع الدولي أن نظام الحصص هو الحل الأمثل لمواجهة الحواجز التي تعرفها المرأة للوصول إلى تحقيق تقدم نوعي في الوصول إلى ممارسة الحياة السياسية واعتلاء مسؤوليات ومناصب هامة في التنظيمات العليا. لأن الانتظار واعتماد المساواة كمبدأ للحركة النسوية سيجعل المرأة تنتظر 50 سنة لتحقيق نسب أعلى في المشاركة السياسية على المستوى التنفيذي والتشريعي وعلى مستوى المناصب والمسؤوليات.

2- الحركة النسوية ونظام الكوتا:

النسوية في أصولها حركة سياسية تمثلت مطالبها الاجتماعية الأولى في حصول المرأة على حقوقها. والفكر النسوي بالإضافة إلى شقه النضالي هو أنساق نظرية من المفاهيم والقضايا والتحليلات تصف وتفسر أوضاع النساء في العالم. وتعرف الباحثة في العلوم السياسية ميرفت حاتم النسوية بأنها: مجموعة من الأدوات التحليلية والنقدية التي يمكن أن تستعمل لتعميق فهم النساء، ولتحديد علاقاتهن بمجموعات أخرى من النساء داخل الحدود الإقليمية والدولية وخارجها.⁴

كانت الدراسات النسوية في أوروبا الغربية، وأمريكا الشمالية خلال السبعينيات والثمانينيات مؤطرة بمقاربتين هما: الاتجاه النسوي الماركسي، الذي كان يركز على التفاعلات بين الرأس مالية والبطيركية كشكلين منفصلين من أشكال الهيمنة. ومقاربة العوالم المنفصلة، التي ركزت على الثقافات المستقلة المنتجة من طرف النساء.

في الوقت الذي كان فيه الاتجاه النسوي الماركسي هو الذي يميز أوروبا في السبعينيات، اختارت الباحثات الأمريكيات بين سنوات 1975-1980 إتباع الاتجاه الخاص بالثقافة النسوية، أو ما يسمى بمقاربة العالم المنفصلة.⁵ مفهوم العوالم المنفصلة وضع من طرف الأنثروبولوجيين المنتمين للاتجاه النسوي، حيث بينت الباحثات أن كل المجتمعات الإنسانية قائمة على أساس النوع الاجتماعي، لتقسيم المجال بين مجال مخصص للرجال، والمجال المنزلي الممثل دائما بصفة الأنثوية. بوضع الاختلاف بين العام والخاص، يظهر تقسيم كوني يقسم المجتمع الإنساني إلى جزأين مكتملان وغير متساويين.

التفكير المشترك حول مفهوم العوالم المنفصلة، جعل الباحثات في الاتجاه النسوي يتجهن لدراسة أكثر شمولية للفرقة الاجتماعية بين الجنسين: دراسات النوع الاجتماعي "Studies Gender". فبدل الاهتمام فقط بدراسة النساء، اتجهت الدراسات الخاصة بالنوع الاجتماعي نحو تحديد العملية التي تتحدد من خلالها الذكورة والأنوثة في مجتمع ما. وفهم مساهمة تمثيلات النوع الاجتماعي في خلق الوقائع الاقتصادية والاجتماعية.

رغم النقد الموجه لدراسات النوع الاجتماعي من طرف بعض الباحثات، اللواتي أردن الحفاظ على أولوية الدراسات الخاصة باستغلال النساء. إلا أن الغالبية العظمى من الباحثات الأمريكيات استعملن هذه الوسيلة التحليلية الجديدة التي سمحت لهن بالابتعاد عن Ghetto العزلة التي فرضتها الدراسات حول النساء "خلق برامج حول دراسات الرجل في العديد من الجامعات الأمريكية والتي عرفت رواجاً كبيراً في فترة التسعينيات".⁶

ومن بين المجالات التي طبق فيها مفهوم النوع الاجتماعي المجال السياسي. دخلت الحركات النسوية الحديثة مفهوم التمكين بتوسيع مفهوم السياسة، وينظر لهذا المفهوم "كعملية يتم خلالها امتلاك المجموعات المقهورة بعض السيطرة على حياتها، عن طريق خلق أو الانخراط في أنشطة وهياكل تسمح لهم المشاركة - بقدر أكبر - في الأمور التي تؤثر في حياتهم بشكل مباشر، وأيضاً عن طريق استخدام القوة لتساعد تلك المجموعات على حكم نفسها بكفاءة وعلى تحقيق إنجازات تسرع عملية التغيير على الصعيد الاجتماعي، أو لانتزاع منافع وخدمات من آخرين أو من الدولة وليس بهدف ممارستها على الآخرين". لهذا ينظر للعديد من الأنشطة والهياكل التي تقوم بها الجماعات المضطهدة لتقوية وتمكين ذاتها بهدف إحداث تغيير على الصعيد الاجتماعي.⁷

3- المشاركة السياسية للمرأة ومقاربة ثقافة النوع

الاجتماعي:

إن تحديد مفهوم النوع الاجتماعي بشكل دقيق ومعقد وجب التمييز بين مصطلح الجنس، ومصطلح النوع الاجتماعي. فقد أشار علماء

الاجتماع إلى أن الجنس هو مصطلح للدلالة إلى الفروق التشريحية، والفسولوجية، والاجتماعية، والثقافية بين الذكور والإناث. أما النوع الاجتماعي، فيعني الأفكار والتصورات لمعنى الذكورة والأنوثة. وهو بالتالي ليس نتاجا مباشرا بالضرورة للجنس البيولوجي لدى الإنسان. ومن هنا فإن الفرق بين الجنس والنوع الاجتماعي عنصر جوهري في النشاط البشري لأن كثيرا من الفروق بين الذكور والإناث ليست بيولوجية الأصل.⁸

ركزت الأدبيات النسوية على تأثير السياق السوسيو-ثقافي على تقسيم الأدوار الأسرية حيث أن خصائص الثقافة المجتمعية وطابعها التراتبي بين الأفراد على أساس الجنس هو الجانب الذي تؤثر على الأدوار المتوقعة من الرجل والمرأة لانجازها في المنزل والعمل والمجتمع عامة.⁹

في المجتمعات التي تسود فيها ثقافة تراتبية، وتبعية المرأة للرجل أي البطيريقية يتجسد الدور الأساسي للمرأة في كونها أم وزوجة وأخت. في حين يجسد الرجل دور معيل العائلة. هذه المجتمعات تشرع مختلف المعايير والأدوار على أساس النوع الاجتماعي تكون فيها المرأة خاضعة للرجل. من ناحية ثانية يؤمن الأفراد في المجتمعات القائمة على المساواة بمنح المرأة والرجل نفس المكانة. علاوة على ذلك في المجتمعات البطيريقية، حتى وإن كان للمرأة موارد أكبر، فهذا لن يمنحها سلطة أكبر. بينما يكون تحويل الموارد إلى سلطة هو أمر أكثر شيوعا في المجتمعات القائمة على المساواة. وكنتيجة لذلك تكون المفاوضات المتعلقة بتقسيم العمل المنزلي سائدة

في الثقافة القائمة على المساواة، حيث تستطيع الزوجة التعبير عن توقعاتها وتفصيلاتها المتصلة بالنشاطات المنزلية.¹⁰

هذه المعطيات النظرية جعلت الحركة النسوية منذ الثمانينات تعمل تفعيل مقارنة تنصدي لثقافة النوع الاجتماعي القائمة على فكرة الفصل بين العوالم والحياة السياسية حسب الحركة النسوية هي من أقوى المجالات المجندرة انطلاقاً من مسلمة أن السياسة هي ممارسة بنكهة رجالية حتى في المجتمعات الديمقراطية القائمة على فكرة المساواة. فأيدولوجية النوع الاجتماعي حسب الاتجاه النسوي متجذرة في النظام الاجتماعي. ونظام الحصص هو إحدى الآليات لتفتيت هذه القيم والمعايير من خلال تفعيل تواجد المرأة في الحياة السياسية وجعله أمر اعتيادي ليتحول مع الوقت إلى قناعة وواقع لا يمكن تجاهله.

4- المشاركة السياسية للمرأة ومقاربة السقف الزجاجي:

حصول المرأة على مكاسب في المجتمع من خلال التعليم والعمل التحكم في الخصوبة. لم يقضي على أوجه اللامساواة بين الجنسين خاصة في ما يخص بتقلد مناصب القرار. ولتفسير هذا التفاوت بين الجنسين تبنت الدراسات مفهوم السقف الزجاجي "LE PLAFOND DE VERRE" "GLASS CEILING" التي تعبر عن الحواجز والصعوبات التي تقف في وجه الارتقاء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للنساء.¹¹ الحد الأقصى للارتقاء المهني للنساء سببه مجموعة من العوامل غير المرئية كما يشير له التعبير المجازي "السقف الزجاجي" الذي يسمح بمرور النظرات وليس الأشخاص. فالطموح موجود لكن الحركية مجمدة.¹²

حسب الحركة النسوية فإن ظاهرة السقف الزجاجي تتدرج تحت سلسلة من اللامساواة بين الرجل والمرأة، وليس كحاجز فردي يعترض المسار المهني للمرأة في مرحلة ما.

وكإسقاط لهذه الفرضية على المشاركة السياسية للمرأة، ترى النسوية أن وصول المرأة للمناصب السياسية ومناصب صنع القرار تتماشى مع مقاربة السقف الزجاجي القائمة على فكرة التناسب العكسي بين تناقص عدد النساء وارتفاع التدرج المهني والتنظيمي في مجالات مختلفة. أي بمعنى أدق كلما تقدمنا في سلم الارتقاء المهني ونقلد مناصب السلطة ومناصب القرار كلما تناقص تواجد النساء بسبب السقف الزجاجي.¹³

ودون الخوض في العوامل التاريخية وغيرها من العوامل التي أسست السقف الزجاجي ترى الحركة النسوية ضرورة تفعيل استراتيجيات تنظيمية بهدف التقليل من صلابة السقف الزجاجي ومساعدة المرأة للوصول إلى مراتب متقدمة في السلم الاجتماعي بعدما استطاعت التقدم في التعليم وفي سوق العمل. ونظام الحصص في المجال السياسي هو إحدى هذه الآليات الهادفة لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في الحياة السياسية.

5- نظام الكوتا في الجزائر وفق المقاربة النسوية:

مارست المرأة الجزائرية منذ حرب التحرير دورا مفصليا في الحياة السياسية والثورية. وبعد الاستقلال كفل الدستور الجزائري سنة 1976 في المادة 42 منه "ضمان كافة الحقوق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للمرأة الجزائرية".¹⁴

وفي هذا الصدد يورد رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة سنة 2000 في خطابه عن مكانة المرأة قائلاً: "أنا لا أفهم لماذا ننفق

كل هذه المبالغ الطائلة على تعليم الإناث، ثم نجبرهن على المكوث بالبيت وتربية الأجيال، أي جيل يمكننا انتظاره من أمهات متعلمات لم يتحصلن على فرصة لإثبات جدارتهن وأحقيتهن وإبراز دورهن في المجتمع وماكثات بالبيت"، ويعتبر مصادقة الجزائر بتحفظ على الاتفاقية المتعلقة بالقضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة سنة 1996 لدليل على نقص الإطار التشريعي الضامن للمشاركة السياسية للمرأة، وضعف الحركات النسوية المطالبة بحقوق المرأة، كما يمكن إرجاع ذلك ضعف حضور النساء في القوائم الانتخابية للأحزاب السياسية، وعزوف المرأة عن المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية وفي المجال السياسي بشكل عام نظرا للهيمنة الذكورية وبقاء البطيريك حيا في الضمير الجمعي للجزائريين.¹⁵

شكل نظام الحصص "الكوتا" شكلا من أشكال التدخل الإيجابي لتمكين المرأة من ممارسة حقوقها السياسية من خلال: "تغليب المقاربة الكمية على حساب المقاربة النوعية والمردود الكيفي. أي التركيز على العدد على حساب الكفاءة".¹⁶ وهو نظام يتماشى مع التشريع الجزائري الذي أقر مبدأ المساواة في العديد من المواد المتضمنة في الدستور الجزائري.¹⁷

فقد نصت المادة 32 على أن: "كلّ المواطنين سواسية أمام القانون. ولا يمكن أن يتذرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد، أو العرق، أو الجنس، أو الرّأي، أو أيّ شرط أو ظرف آخر، شخصي أو اجتماعي". أما المادة 34 فقد جاء فيها: "تستهدف المؤسسات ضمان مساواة كلّ المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعوق

تفتح شخصية الإنسان، وتحول دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية".

في حين نصت المادة 35 على أن: "تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة".

لكن مفاهيم المساواة والتمكين والقضاء على الفروق بين الجنسين المتضمنة في النصوص التشريعية كمنطلقات للطرح النسوي ولسياسة الدولة تجاه قضايا المرأة مازالت موضوع جدل ورفض في المجتمعات الإسلامية لأنها تجعل من الأسرة حلبة للصراع بين الجنسين. كونها تتبنى مقاربة فردية قائمة على المرأة كفرد مما يعزز ثنائية الصاع بين الجنسين والنضال التي تقوده المرأة للتخلص من الهيمنة الذكورية.

والملاحظ أن العديد من المسوح الاجتماعية الوطنية تكشف عن اتجاه ايجابي نحو تواجد المرأة في المجال العام وفي مناصب اتخاذ القرار، وفي نفس الوقت يتوقع المجتمع منها تحقيق توازن بين الواجبات الأسرية والالتزامات المتعلقة بالحياة المهنية والعامّة. وهو ما يؤكد المغالطة التي تقع فيها النسوية والقائمة عن فصل حقوق المرأة عن السياق الأسري والثقافي الذي تنتمي إليه المرأة.

فنتطبيق نظام الكوتا في الجزائر ينطلق من مجموعة من المعطيات التي لا يمكن إغفالها، أهمها: حداثة التجربة الديمقراطية، وأهمية الدين الإسلامي والتقاليد في تنظيم الحياة الأسرية والاجتماعية. وهذا ما جعل تطبيقه يؤدي إلى ردود أفعال سلبية داخل المجتمع الذي يرى في مشاركة المرأة مجرد تلبية لمطالب دولية من جهة ومن جهة أخرى تهديد للتماسك الأسري. والصور الغائبة للناخبات في قوائم الأحزاب أحسن دليل على ذلك.

خاتمة:

فرض نظام الكوتا في المجتمع لتمكين النساء من الوصول إلى المناصب السياسية الهامة في المجتمع، يدعو إلى الكثير من الأسئلة. فبين سكيروفينيا دولة تتناقض في قوانينها بين دستور يقر بالمساواة بين الجنسين وقانون أسرة يستمد مواده من الشريعة ومجتمع محافظ يؤمن بقدسية الأسرة ويبحث عن استقرارها، تقع المرأة حائرة بين توقعاتها وطموحاتها وبين مكانتها كزوجة وأم. هذه الهوة بين التوقعات والواقع تفسر الكثير من الأزمات الاجتماعية التي نعيشها في مجتمعنا.

الهوامش:

¹ - تافرون ريتا وستينا لارسرود، النظم الانتخابية ونظام الكوتا: الخيارات غير المناسبة، تر. عماد يوسف: مركز تصميم من أجل المساواة، 2007، ص. 9. نقلا عن: نجوى فلكاوي، المشاركة السياسية: مقارنة مفاهيمية وتاريخية، في: مجموعة مؤلفين، المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية: دراسات وأبحاث، قسنطينة: مؤسسة رأس الجبل، 2016، ص. 353.

² - نفس المرجع.

³ - كانون سفيان، المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المحلية المنتخبة بين آليات التمكين السياسي... وفعالية العضوية، في: مجموعة مؤلفين، مرجع سابق، ص. 398.

⁴ - حاتم ميرفت، "تحو خريطة نقدية للاتجاهات المستقبلية للنسوية العربية"، المستقبل العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 401، جويلية 2012، ص. 21.

⁵ - Maruani (Margaret) (dir), **Femmes, genre et Sociétés: L'état des savoirs**, Paris: La Découverte, 2005, p. 358.

⁶-Idem.

⁷- حنين عبد الرحيم عبد العزيز جاد الله، التخطيط الرسمي لتنمية وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين 1996-2006، فلسطين، جامعة النجاح الوطنية، 2007، ص. 46.

⁸- نتوني غدنز، علم الاجتماع مع مدخلات عربية، تر. فايز الصباغ، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الرابعة، 2005، ص. 186.

⁹- Kulik (Liat), "Equality in the division of Household Labor", The journal of Social Psychology, Vol. 4, N° 147, 2007, pp. 425-426.

¹⁰- Idem., p. 426.

¹¹- Isabelle Marchand et all, "L'ascension professionnelle et le plafond de verre dans les entreprises privées au Québec", IN : Recherches féministes, Vol. 20, N° 1, 2007, p. 5.

¹²- Ibid, p. 5.

¹³- Lavoisier, "Femmes et carrières: la question du plafond de verre", Revue française de gestion, Vol. 4, N° 151, 2004, p. 4.

¹⁴- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المؤرخ في 27 جانفي 1976.

¹⁵- عبد الكريو عيادي، "المواطنة والمشاركة السياسية للمرأة في الجزائر: النظرية النسوية التشريعات الوطنية وسلطة البطريك"، مجلة جيل حقوق الإنسان، العام الرابع، العدد 18، لبنان، أفريل 2017، ص. 26.

¹⁶- نرجس صفو، "المشاركة السياسية للمرأة... بين نظام الكوتا وتكريس الحق في المساواة"، مجلة جيل حقوق الإنسان، العام الرابع، العدد 18، لبنان، أفريل 2017، ص. 86.

¹⁷- القانون رقم 01-16 المؤرخ في 06 مارس 2016 المتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية، العدد 14، المؤرخة في 7 مارس 2016.